

مبدأ الوسائل القانونية المناسبة

والمبادئ العامة للقانون

دراسة مقارنة

تأليف

حاج غوتى أحمد قوسم

ماجستير فى القانون



دار الفكر الجامعى

٣٠ شارع سوتير - الاسكندرية

ت: ٤٨٤٣١٣٢

٣

أهمية الموضوع

٥

الإشكالات القانونية التي يطرحها البحث

٦

١٣

المبحث التمهيدي : المبادئ العامة للقانون

١٣

تمهيد وتقسيم

١٤

أولاً: تعريف المبادئ العامة للقانون.

١٩

ثانياً: أساس المبادئ العامة للقانون.

٢٢

ثالثاً: القيمة القانونية للمبادئ العامة للقانون.

٢٢

الاتجاه الأول : ويعترف لها بالقيمة الدستورية

٢٥

الاتجاه الثاني : ويعترف لها بقيمة تعلو القوانين العادية

٢٥

الاتجاه الثالث : ويعترف لها بقيمة تعادل قوة القانون العادي

٢٧

الاتجاه الرابع : ويعترف لها بقيمة أقل من التشريع وأعلى من اللوائح

29	خلاصة المبحث التمهيدي
33	الفصل الأول : ماهية مبدأ الوسائل القانونية المناسبة.
35	تمهيد وتقسيم
38	المبحث الأول : مفهوم مبدأ الوسائل القانونية المناسبة.
38	لمحة تاريخية
42	المطلب الأول : التعريف اللغوي والاصطلاحي لمبدأ الوسائل القانونية المناسبة.
43	أولاً : تحديد المعنى اللغوي والاصطلاحي لهذا المبدأ لدى الفقه العربي
49	ثانياً : تحديد المعنى اللغوي والاصطلاحي لهذا المبدأ لدى الفقه الفرنسي
55	المطلب الثاني : التعريف القانوني لمبدأ الوسائل القانونية المناسبة.
59	أولاً : الجانب الموضوعي لمبدأ الوسائل القانونية المناسبة.
62	ثانياً : الجانب الإجرائي لمبدأ الوسائل القانونية المناسبة.
66	المبحث الثاني : نطاق تطبيق مبدأ الوسائل القانونية المناسبة.

66	تمهيد وتقسيم
68	المطلب الأول : نطاق تطبيق المبدأ في القانون
69	أولاً : قوانين الإجراءات المدنية والجنائية
74	ثانياً : قواعد القانون الإداري
81	المطلب الثاني : نطاق تطبيق المبدأ في القرارات الإدارية.
82	أولاً : قرارات الضبط الإداري
84	ثانياً : قرارات نزع الملكية
88	خلاصة الفصل الأول
91	الفصل الثاني : التطبيقات الدستورية لمبدأ الوسائل القانونية المناسبة.
93	تمهيد وتقسيم
97	المبحث الأول : المشرع الدستوري ومبدأ الوسائل القانونية المناسبة.
99	المطلب الأول : موقف المشرع الدستوري في الولايات المتحدة الأمريكية.

104	المطلب الثاني: موقف المشرع الدستوري في فرنسا.
114	المطلب الثالث : موقف المشرع الدستوري في مصر.
123	المبحث الثاني : القضاء الدستوري ومبدأ الوسائل القانونية المناسبة.
126	المطلب الأول : دور المحكمة العليا الأمريكية في الرقابة على مبدأ الوسائل القانونية المناسبة .
135	المطلب الثاني : رقابة المجلس الدستوري الفرنسي على مبدأ الوسائل القانونية المناسبة.
139	المطلب الثالث : رقابة المحكمة الدستورية العليا في مصر على المبدأ.
153	خلاصة الفصل الثاني .
155	الفصل الثالث : بعض المبادئ التي لها علاقة بمبدأ الوسائل القانونية المناسبة.
157	تمهيد وتقسيم
159	المبحث الأول : تحديد المبادئ التي لها علاقة بمبدأ الوسائل القانونية المناسبة.

159	تمهيد
160	المطلب الأول : مبدأ التناسب.
166	المطلب الثاني : مبدأ ضرورة الإجراء.
171	المطلب الثالث : مبدأ الموازنة بين المنافع والأضرار.
175	المبحث الثاني : رقابة القضاء الإداري على هذه المبادئ.
175	تمهيد
177	المطلب الأول : القضاء الإداري ومبدأ التناسب.
182	المطلب الثاني : القضاء الإداري ومبدأ ضرورة الإجراء.
189	المطلب الثالث : القضاء الإداري ومبدأ الموازنة بين المنافع والأضرار.
196	خلاصة الفصل الثالث
198	خاتمة.
202	المراجع